

## التجربة التنموية في اندونيسيا

أ.م.و. نغم نذير شكر<sup>(\*)</sup>

Nagham natheer @ yahoo.com

المقدمة.....

تشير احدى الدراسات الى ان خصوصية التجربة الاندونيسية والتي تستمد تراثها من ( البانتشا سيلا) تتمثل في ان مهامها الخمس قد مثلت الاطار المرجعي والنسق العقيدي للشعب الاندونيسي . وما زالت هي الفاعل الرئيس في تكوين ثقافة وهوية اندونيسيا ، كما انها مثلت البيئة الثقافية والخلفية التي تحققت في ظلها التنمية الاقتصادية وهي فوق كل ذلك القوة الدافعة لانجاز التنمية.

مضت اندونيسيا ، اكبر دول العالم الاسلامي في نهضة اقتصادية علمية شاملة غيرت الوجه الحضاري لهذه الدولة وغيّرت نمط عيش السكان وحفزت الانسان الإندونيسي الى العلم والابداع والانتاج وهكذا زاحمت المصانع والجامعات والمراكز العلمية والمساجد في صورة نادرة من صور نهوض الانسان المسلم بسواعد ابناء هذه الدولة المسلمة ولقد تبوّأت اندونيسيا خلال السنوات الماضية مراكز متقدمة في الاقتصاد الاسيوي حيث احتلت المركز الرابع اسيوياً بعد كل من الصين واليابان وكوريا الجنوبية والمركز السادس عشر على المستوى العالمي، وانطلقت اندونيسيا الى آفاق العلم والتكنولوجيا الذي جعل منها دولة اسلامية تعد في مصاف الدول ذات الاقتصاد المتطور . وعليه تقوم فرضية البحث على الاتي:-

<sup>(\*)</sup> مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد.

تتضح الخصوصية الاندونيسية في كونها استطاعت ان تحافظ على تراثها الثقافي قبل وبعد عملية التنمية ، ولم تلجأ الى استبدال ثقافتها التقليدية بثقافة اخرى تحديثية ، بل على العكس ، حيث مثلت الثقافة التقليدية عامل بناء ومحدد رئيس في التنمية الاقتصادية .

ولقد تم تقسيم البحث الى خمسة محاور اساسية المحور الاول تناول نبذة عن اندونيسيا ، اما المحور الثاني تناول عوامل نجاح التجربة التنموية في اندونيسيا ، والمحور الثالث تناول العلاقة بين القيم السياسية والتنمية في اندونيسيا والمحور الرابع تناول الاستفادة من نماذج النمو الاسيوية لارساء أسس تنمية واقعية عربياً.

#### اولاً: نبذة عن اندونيسيا

تقع اندونيسيا في جنوب شرقي اسيا ، حيث تتوسط كلاً من القارة الاسيوية في الشمال ، وقارة استراليا في الجنوب ، ويحدها المحيط الهندي في الغرب والجنوب والمحيط الهادي شرقاً ، وبحر الصين شمالاً . وتعد اندونيسيا اكبر أرخبيل في العالم حيث تتألف من نحو 17 الف جزيرة كبيرة وصغيرة ، من بينها 6 الاف جزيرة اهلة بالسكان واكبرجزرها هي كاليمنتان وسومطرة وايران الغربية وجاوة ومادورا وسولاويس وتبلغ مساحة اندونيسيا نحو 905 ر 1 كم<sup>1</sup> . 2

ولا يمكن ادراك عملية التحول في اندونيسيا بدون الاهتمام بالدور البناء الذي لعبته المنظمات الاسلامية في دعم التوجهات المؤيدة للديمقراطية والحركات التي ساعدت في انحاء النظام الاستبداد وتسهيل عملية التحول وتضافر جهود الاندماج . وقد تمثلت الايديولوجية الرسمية للدولة في اندونيسيا منذ عام 1945 بالاعتراف بخمس ديانات الاسلام والهندوسية والكاثوليكية والبروتشانية والبوذية . ( ومنذ عملية التحول الديمقراطي ، تم اضافة الكونفوشيوسية الى هذه القائمة ، ان ادراك وجود كثير من الديانات المختلفة في اندونيسيا يمثل جزءاً رئيسياً من عقيدة بنكاسيلا . الرسمية ، ولم يعترف بالديانات غير الاسلامية الرئيسية بشكل رسمي

فحسب ، وانما وجدت درجة من ( الاحتفاء المشترك ) بديانات الاقلية في اندونيسيا وهو الامر الذي لم يكن موجوداً حتى في دول غرب اوروبا<sup>2</sup> . وقعت اندونيسيا تحت سيطرة الاستعمار الهولندي لمدة ثلاثة قرون ونصف ، وتحت الحكم الانكليزي لبضع سنوات وتحت الاحتلال الياباني لمدة ثلاث سنوات ونصف . وعلى هذا الاساس قامت السلطة الهولندية بتقسيم سكان البلاد الى ثلاثة اقسام .

اولاً : الهولنديون والاروبيون وهم السادة ، ثانياً المواطنون المحليون العاملون في قطاع الزراعة ، ثالثاً التجار المنحدرين من اصول صينية وعربية وهندية الملقبون بالاجانب الشرقيين القائمين بدور الوسيط بين المستعمرين والسكان الاصليين وعند انتهاء احتلال اليابانيون مع استسلام اليابان في الحرب ، اعلن زعيم الحركة الاستقلالية احمد سوكارنو استقلالها عام 1945 ، الا ان الهولنديين ما يشير ان عرقلوه ليتأخر الاستقلال الحقيقي الى العام 1949 بعد كفاح مسلح ضد الهولنديين انتهى بجلائهم . بعد سنوات من حكم الزعيم الاستقلالي سوكارنو ، اتى الجنرال سوهارتو الى السلطة بعد نجاحه في اجهاض انقلاب عسكري يدعمه الشيوعيون عام 1965 ، لكنه اسس في المقابل لنظام سلطوي اتاح له البقاء في الحكم 33 عاماً . وعقب تنحيه دخلت البلاد في مرحلة التحول الديمقراطي التي اجريت فيها اربعة انتخابات برلمانية ورئاسية، جرت جميعها في موعدها الدستوري وتم تسليم السلطة بسلاسة ودون اشكاليات . النظام السياسي في اندونيسيا رئاسي نيابي جمهوري ديمقراطي حيث ان الرئيس هو رأس الدولة ورئيس الحكومة ايضاً ، وهو نظام يعتمد التعددية الحزبية وتوكل السلطة التنفيذية للحكومة، في حيث تتقاسم الحكومة والبرلمان السلطة التشريعية ، اما السلطة القضائية فهي مستقلة عن السلطتين الأخريين . وضع الدستور الاندونيسي مع استقلال البلاد

عام 1945 ، وشكلت المبادئ الوطنية الخمسة ( بانجاسيلا ) التي وضعها الرئيس المؤسس سوكانو اهم مواد الدستور وهي:

- الايمان بالله الواحد.
- الانسانية العادلة والمتحضرة.
- وحدة إندونيسيا.
- الديمقراطية التي تقودها الحكمة الداخلية .
- العدالة الاجتماعية لجميع افراد الشعب الاندونيسي .

ومع سقوط نظام سوهارتو وما عرف بالنظام الجديد عام 1998 ، الغي دستور 1985، مما فتح الطريق امام ادخال تعديلات واسعة على الدستور الاندونيسي بما يتوافق والنظام الديمقراطي الذي تطلعت له البلاد <sup>3</sup>.

كانت المؤسسة العسكرية في اندونيسيا هي الحاكم في البلاد خمسة وثلاثين عاماً سبقت التحول

الديمقراطي ، بل وحتى في بداية التحول الديمقراطي بدت قادرة على الاعتماد على موارد كبيرة . وكان الجيش يعتنق عقيدة الوظيفة المزدوجة حيث اوكلت اليه المهام الامنية والمهام السياسية في الاقاليم وكانت له السلطة الادارية والوجود الحي حتى في القرى . ومنذ بداية عملية الانتقال الى الديمقراطية انخفض جزء من ( التمويل الذاتي ) العسكري من حوالي 7% في عام 1988 الى اقل من 30% في عام 2010، فقد اخضعت الحكومة من دون ان تبدو وكأنها في هجوم مباشر على الجيش ، الى اصلاحات السوق نفسها على مستوى النظام السياسي التي خفضت كثيراً من الدعم الذي كان يقدم لمؤسسات الدولة <sup>4</sup>.

وفي اطار القيم الاجتماعية الاندونيسية والتي لا تتوقف دائماً مع الغير الديمقراطي الغربي ، حيث يتبدى رسوخ قيم العمل الجماعي والتعاون الاجتماعي واهمية الكيان الاسري ، وظف النظام الاندونيسي في عهد سوهارتو البانتشاسيلا لخدمة عملية

التنمية حيث رفع شعار التنمية ، التي تتمثل في تحقيق التقدم الاقتصادي وتحقيق الاستقرار السياسي والتوزيع العادل لعوائد التنمية ، ومن ثم ، يمكن القول بأن البانتشاسيلا قد ضمنت قدراً من التماثل والوحدة بين مختلف العرقيات الموجودة في المجتمع الاندونيسي بما يضمن تجاوز اي خلافات عرقية او دينية ، كما انها تتلاءم مع طبيعة مكونات الثقافة السياسية التقليدية في اندونيسيا مما ادى الى تقبلها من قبل مختلف القوى السياسية بما فيها القوى الاسلامية<sup>5</sup>.

ولعل هذا التماسك المجتمعي هو اهم عناصر الطفرة التنموية التي حققتها اندونيسيا التي قفزت بمتوسط دخل الفرد من (50) دولار عام 1950 الى ( 4400) دولار حالياً ، واصبح اقتصادها الثامن عشر دولياً من حيث الناتج المحلي والخامس عشر من حيث القوة الشرائية واصبحت عضواً في مجموعة العشرين التي تضم الاقتصاديات الرئيسية في العالم وهي تعتبر اكبر اقتصاد جنوب شرق اسيا ، صحيح ان اندونيسيا تمتلك موارد طبيعية هائلة من النفط والغاز والنحاس والذهب ، وكان لارتفاع اسعار النفط في السبعينيات اكبر الاثر من دفع نمو الاقتصاد القومي ، الا ان الطفرة الحقيقية جاءت في الثمانينيات ، فبعد أن كانت صادرات النفط تمثل 80% من الصادرات اصبحت تلجأ الى القضاء على الروتين الحكومي من خلال سياسة الصادرات غير النفطية التي تمثل 80% من مجموعة الصادرات دون ان تقل صادراتها النفطية ، وبكفي ان يعلم ان ميزانها التجاري مع امريكا مثلاً يحقق فائضاً يتجاوز الثمانين مليار دولار<sup>6</sup>.

### ثانياً: عوامل نجاح التجربة التنموية في اندونيسيا

ان ظروف البيئة العالمية التي عاصرت فترة انطلاق وازدهار نموذج النمو في دول المعجزات الاسيوية ، كالحرب الباردة والاستقطاب الدولي واستقرار نظام النقد الدولي ، والنظام العشري للتخفيضات الكمركية .... قد لعبت دوراً لا يستهان به

في تعضيد عوامل نجاح النموذج . ان نجاح تجارب النمو في تلك الدول اكدت على حقيقة مهمة للغاية ، وهي انه لا يمكن للنمو ان يتحقق عن طريق الموارد الخارجية فحسب ، بل يجب ان تلعب الموارد المحلية الدور الاساس في ذلك ، وانه مهما بلغ شأن الدور الذي يمكن ان تلعبه مصادر التمويل الخارجي كالاستثمارات الاجنبية المباشرة والمعونات والقروض الخارجية فأثما لا يمكن ان تكون بديلاً عن جهد الادخار الوطني ، حيث كانت معدلات الادخار المحلي في هذه الدول من اعلى المعدلات في العالم خاصة ، وكانت احدى الركائز الاساس للنمو الباهر الذي يحقق فيها<sup>7</sup> .

ان خبرة التنمية في الدول الاسيوية قد اثبتت امكانية احداث التنمية في اطار سياسي تسلطي ، وحتى حينما تحققت طفرات تنمية اقتصادية ، لم يدفع ذلك نحو ليبرالية العملية السياسية وفق المنظور الغربي ، وفي هذا الصدد ، تأتي ( النظرية السلطوية الجديدة ) باعتبارها احدى نماذج الفكر السياسي الاسيوي المستمد من واقع ممارسته السياسية بصفة عامة وفي نطاق عملية التنمية بصفة خاصة . وترى هذه النظرية ان الانتقال الى ثقافة ديمقراطية يتم عبر مراحل ثلاثة هي : مرحلة السلطة الاوتوقراطية التقليدية ، ثم مرحلة السلطوية الجديدة التي تقوم على حماية الحرية الفردية واقتصاد السوق ، واخيراً مرحلة تكامل الحرية الاقتصادية مع الحرية السياسية ، وتشير هذه النظرية الى ان الانتقال من المرحلة الاولى الى الثالثة مباشرة غير ممكن وانما لا بد من المرور بالمرحلة الثلاث خاصة وان الانتقال من المرحلة الاولى الى الثالثة مباشرة يمكن ان تكون له اثار خطيرة على الامن والاستقرار السياسي ، بل وقد تؤدي الى تبديد الاحتفاظ بوحدة الدولة خاصة بعد خبرات الاتحاد السوفيتي السابق في هذا المجال<sup>8</sup> .

ولقد وسعت تجربة الاقتصادات الاسيوية ذات الاداء المرتفع من مداركنا فيما يخص سلسلة السياسات التي ساهمت في النمو السريع ، وعملتنا ايضاً ان الرغبة في

خوض التجربة وفي تبني السياسات تبعاً للتغيرات في الظروف هما عنصران جوهريان في النجاح الاقتصادي ، اما الشيء الذي لم يكن واضحاً لنا بشكل كامل فهو سبب رغبة الحكومات في هذه الاقتصادات وقدرتها الافضل من سواها من الحكومات على خوض التجربة وتبنيها ، وان الاجابة تتعدى الاقتصاد لتشمل المؤسسات والميادين السياسية المرتبطة والتاريخ والثقافة ، فاذا ما وضعنا هذه الحقائق في اعتبارنا ، فانها تعقد مسألة التنمية اكثر مما تيسرها ، ويصبح التحدي الذي يواجهه صانعو السياسة ذا شقين . تطبيق سياسات تتفق مع المؤسسات القائمة وتجنب السياسات التي تتجاوز القدرة المؤسسية للاقتصاد ، بينما في الوقت نفسه تحسين المؤسسات بغية اتاحة نطاق اوسع من خيارات السياسة الاقتصادية

9

ويرجع الاعتقاد السائد بأن القارة الاسيوية غير مؤهلة للديمقراطية الى ما اثير في الفكر الغربي من التعارض بين ديمقراطية الغرب واستبدادية الشرق واسيا ، لذلك فان الاستبداد الاسيوي قد جعل الباحثين في الغرب لا يركزون كثيراً على الاهتمام بخبرة الديمقراطية في اسيا ، وقد تأثرت الاتجاهات الغربية في تناول المسائل الاسيوية الى حد كبير باولئك المهتمين بشؤون القارة الاسيوية مثل المستعمرين بين واعضاء البعثات التبشيرية والمقيمين او المسافرين الذين زاروا اسيا وكتبوا عن خبراتهم والتي كانت تعكس المنطق الغربي في النظر الى القارة الاسيوية ومحاولة الاستعمار الغربي صبغ الدول الاسيوية بطابعه وثقافته ، وهذا ايضاً ما حاولته البعثات المسيحية التبشيرية التي كانت جزء من الثقافة الغربية وتعمل على نشر الديانة المسيحية بما تنطوي عليه من القيم السائدة في الغرب . وبذلك يمكن التوصل الى نتيجة بأن الثقافة الغربية تنطوي على نوع من الانحياز القيمي والتمركز حول الذات والادعاء بسمو الحضارة الغربية والنظرة الدونية للحضارات والثقافات الاخرى دون وجود

اسباب موضوعية لتأييد ذلك الرأي كما كان يسود الاعتقاد ان الديمقراطية لا تنجح الا في اطار الثقافة والقيم الغربية<sup>10</sup>.

اندونيسيا تضم اكبر عدد من المسلمين في العالم وفيها اكثر من ( 300 ) لغة محلية  
اضافة

الى ان بها اكبر عدد جزر في العالم التي تبلغ ( 17508 ) جزيرة بمساحة قدرها خمسة الاف كيلو متر مربع ويقدر عدد سكانها ( 247 ) مليون نسمة تقريباً )  
حسب الاحصاءات الحديثة )

.لم يشكل ارتفاع عدد السكان في اندونيسيا عائقاً امام عملية التنمية الاقتصادية بل استفادت الحكومات المتعاقبة من عدد السكان الكبير في صناعة سوق محلية ضخمة لزيادة حركة رأس المال وحماية المنتجات الاندونيسية من تبعات الازمة الاقتصادية بالاضافة الى الاستفادة من الكثافة السكانية كقوة بشرية فاعلة في الاقتصاد الاندونيسي . فالاقتصاد الاندونيسي تحول من اقتصاد زراعي خلال ستينيات القرن العشرين الى اقتصاد صناعي في بداية التسعينيات الى اقتصاد صناعي خدماتي منذ بداية هذا القرن الحالي جعل منها رابع اكبر اقتصاد في اسيا بعد الصين واليابان وكوريا الجنوبية وسادس عشر اقتصاد في العالم<sup>11</sup> .

وحيثما تسلم ( جوكونويدودو ) مهام الرئاسة في اندونيسيا في يوليو / تموز من عام 2014، فقد اعلن امام البرلمان ( هذا هو الوقت المناسب لنوحد قلوبنا وايدينا هذا هو الوقت لبلوغ وتحقيق اندونيسيا تتمتع بالسيادة السياسية والاستقلال الاقتصادي والهوية الثقافية ) ( وكان في حينها على رأس اولويات ) ويدودو ( التعامل مع تباطؤ النمو في الدولة الغنية بالموارد الطبيعية فضلاً عن تراجع مالية الدولة وتكاليف الدعم الكبيرة وتعثر الاستثمار . وتعهد ) ويدودو ( بخطاب القسم على خطته لتحويل اندونيسيا التي تتألف من اربعين مئمة اطراف يضم نحو )



( 13500 جزيرة الى قوة بحرية فضلاً عن تعهده بتوسيع موانئ البلاد لدعم النمو الاقتصادي<sup>12</sup> .

ومن عوامل نجاح التجربة الاندونيسية في التنمية:

العامل الاول : هو عدم اللجوء الى الاقتراض الخارجي الا في حالات محدودة وللضرورة الاقتصادية عند الحاجة الى زيادة الثقة الدولية في الاقتصاد الاندونيسي وكان تشجيع الاستثمارات الخارجية وجذب الشركات الكبرى الى السوق الاندونيسية هو العامل المحفز لنمو الاقتصاد الاندونيسي بشكل كبير . وقد كان احد العوامل الحاسمة لتحقيق الديمقراطية في اندونيسيا الاصرار من البداية على ابعاد الجيش عن الحياة السياسية ، حيث قامت القيادات السياسية بعد ( سوهارتو ) بشكل حاسم بفصل الشرطة عن الجيش والغاء حق الضباط العسكريين الموجودين في الخدمة في الترشح للبرلمان او حصول على عضوية او منصب في الاحزاب السياسية ، وفي الوقت نفسه تم السماح للجيش للاحتفاظ بمشروعاته الاقتصادية بحيث يستطيع الجيش ان يواصل مشاركته اقتصادياً في التنمية وليكون ذلك حلاً وسطاً يساعد ، على الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي ايضاً بحيث يستطيع الجيش تمويل ميزانيته العسكرية من ايراداته التجارية<sup>13</sup> .

وكما سنرى في المحاور التالية بأن التحول الديمقراطي في اندونيسيا ، ان صح التعبير ، يجمع بين كلتا الحسنتين : وهما انه امتلك أرتا مؤسساتياً عن حكم استبدادي كان يعطي امتيازاً للبنى السياسية والهويات الوطنية على تلك المناطقية، اضافة الى تعاقب سلسلة من الحكومات الانتقالية عليه والتي كانت على استعداد لتقديم تنازلات كبيرة لصالح الشعور المناطقي اثناء عملية التحول الديمقراطي . وثمرة ذلك كانت تحقيق التقدم الديمقراطي واستمرار الدولة<sup>14</sup> .

العامل الثاني : في التطور الديمقراطي في اندونيسيا الناجح هو مجتمعها المدني الذي تمكن من الحفاظ علي وجود قوي في المجتمع ، حيث ان مرحلة التحول الديمقراطي

في اندونيسيا اعتمدت على انهاء عسكرة الدولة واعادة هيكلة الاجهزة الامنية الاندونيسية واعتماد الحوار الوطني بين كافة الطوائف السياسية وانتهاج سياسة الوفاق الوطني والمصالحة الوطنية بين كافة التيارات السياسية والدينية واجراء تعديلات على الدستور بما يضمن المصلحة العامة واطلاق الحريات بمفهومها الواسع وتقوية سلطة المجتمع المدني لبناء دولة عصرية جديدة وتنمية المجتمعات المحلية وانتهاج سياسة الشفافية وتفعيل دور الرقابة على المؤسسات الحكومية كأساس لتطور واستقرار الدولة<sup>15</sup>.

### ثالثاً : العلاقة بين القيم السياسية والتنمية في اندونيسيا

ان محاولة تقييم تجربة التنمية الاندونيسية تكشف تبايناً في حجم الانجاز المتحقق في المنحيين ، السياسي والاقتصادي . فضلاً عن ان النموذج الاندونيسي يجمع بين نقيضين هما : نظام اقتصادي رأسمالي ونظام سياسي ( سلطوي ) غير ديمقراطي . ولقد اثارت هذه الوضعية التي يمتاز بها النظام الاندونيسي وأسست جذور لجدل واسع حول طبيعة العلاقة بين التنمية والديمقراطية من ناحية وبين الثقافة ( القيم السياسية ) والتنمية من ناحية اخرى ، ويمكن القول بأن خصوصية التجربة الاندونيسية تتجلى في كون المتغير الثقافي متمثلاً في نسق القيم السائد في اندونيسيا والذي تجسده مبادئ ( البانتشاسيلا ) ، وقد ساهم في دفع وتسريع عجلة التنمية على الصعيد الاقتصادي وابطائها على الصعيد السياسي ، بمعنى ان المكون الثقافي - القيمي كان له اثرين متضادين ، الاول : اثر تحفيزي على العملية الاقتصادية ، والثاني : اثر تثبيطي على العملية السياسية<sup>16</sup> .

ولقد حاولت اندونيسيا استخدام سياسة صناعية موجهة لتشجيع تنمية صناعات معينة كثيفة المعلومات ورأس المال ، وباختبارنا للعلاقة بين السياسة الصناعية واللاحق بالاقتصادات المتقدمة المبني على الانتاجية ، يمكن الاستنتاج بأن السياسة الصناعية لم تكن عموماً ناجحة في تغيير الهيكل الصناعي او رفع مستوى الانتاجية

، اذاً ، السؤال الذي يطرح نفسه ، ما لذي ساهم في الاداء المتفوق للاقتصادات الاسيوية ذات الاداء المرتفع من حيث تبني افضل التطبيقات التقنية واتقانها ؟ ان توظيف مزيج من نظام المنافسة وحسن اداء اسواق عناصر الانتاج جنباً الى جنب مع سياسة تشجيع الصادرات في هذه الاقتصادات كان وراء تفوق اداء الانتاجية ، وقد ادى تسارع الصادرات الصناعية الى اكتساب افضل التقنيات المستخدمة في العالم والسيطرة على اسواق التقنية العالمية التي تتصف بعدم الكمال بدرجة كبيرة ، وساعدت المستويات المرتفعة والمتزايدة لرأس المال البشري في الاقتصادات ذات الاداء المرتفع وخاصة التحصيل العلمي الممتاز والمهارات المعرفية لقوة العمل الصناعية على تأكيد ان هذه العمليات والالات الجديدة تم استخدامها وتكييفها بفاعلية ، ولذلك كون توجيه الصادرات ورأس المال البشري المرتفع حلقة قوية ، فأدت الصادرات الى ارتفاع العوائد من التعليم وادى التعليم بدوره الى ارتفاع العوائد من الصادرات<sup>17</sup> .

ورغم ان تجربة النمو لدول المعجزات الاسيوية قد اعتمدت على الليبرالية الاقتصادية واليات السوق كاطار عام ، ولعب فيها القطاع الخاص المنتج دوراً فاعلاً ، الا ان الدولة كان لها دوراً استراتيجي لا يستهان به ، وهو ما انتضح في قيامها ببناء شبكة متقدمة من البنية الاساسية، واهتمامها الواعي بوضع السياسات النقدية والمالية المنضبطة حتى يمكن تجنب الوقوع في فخ التضخم ، كما تجلّى هذا الدور في الاهتمام اللافت للنظر بالتعليم والتدريب والبحث العلمي وخلق قدرات تكنولوجية محلية ، كما كان للدولة دور بارز في مجال تشجيع وحفز الصادرات<sup>18</sup> . وتعد نظرية ( توينبي ) من اهم النظريات في فلسفة التاريخ لكون توينبي مؤرخ معاصر عاش وشاهد المشكلات العالمية ولقد جاء في نظرية التحدي والاستجابة ( والتي تشير الى ان عامل البيئة بمفرده لا يمثل عامل ايجابي في ايقاض الجنس الجنسي البشري ولا تقوم الحضارات نتيجة العرق الجنسي او نتيجة العوامل الجغرافية ، وان

الحضارات نشأت في اراضي جرداء ، فالظروف الطبيعية الصعبة هي التي تدفع الانسان نحو التحضير وتمثل الظروف الصعبة في البيئة الطبيعية والظروف البشرية فهما تحديان يستثيران الانسان ، وان تحدي الوسط البشري ويتمثل في العدوان الخارجي من دولة مجاورة او جماعة وتشكل العدوان غزواً مما يكون حافزاً لقيام حضارة ، وتحدث الاستجابة من خلال طرد الغازي او الغزاة والتخلص من القوة الضاغطة والانتقام والقصاص منه او منهم ، ويتساءل توينبي لماذا تسقط او تنهار الحضارة ؟

اجابته هو فقدان الاقلية الحاكمة للطاقة المبدعة فيها ، ويقول ان المجتمع الذي ينهار يكون بالشكل الاتي:

- اقلية مهيمنة فقدت قدرتها على الابداع واصبحت تتحكم بالقهر والقوة.

- برولسيتاريا داخلية ذليلة وعنيدة تتحين الفرصة من اجل الثورة
- برولسيتاريا خارجية انشقت عن المجتمع تقاوم الاندماج فيه وتتحين الفرص للغزو<sup>19</sup>. ويتضح الاثر التحفيزي للقيم السياسية في اندونيسيا على التنمية الاقتصادية فيما يلي:

- تدعو البانتشاسيلا في احد مبادئها الى تحقيق التحضر والرفي للانسان ومن ثم فهي تدعو للتحديث والتنمية والنهوض والارتقاء والانتقال بحال المجتمع والدول من مصاف الدول المتخلفة والنامية الى مصاف الدول المتقدمة .
- كذلك حثت البانتشاسيلا في احد مبادئها على ضرورة العمل والتمسك ( بوحدة الامة الاندونيسية ، ومن ثم فقد ساعد ايمان الاندونيسيين بهذا المبدأ على نبذ الخلافات وهميشها والحوول دون وقوع نزاعات سياسية او اجتماعية او عرقية او مذهبية . ولقد كانت النتيجة الاساسية لكل ذلك تمتع النظام الاندونيسي بدرجة كبيرة من الاستقرار السياسي ) بمعنى عدم حدوث انقلابات

او توترات سياسية ( ، والاستقرار الاجتماعي ) بمعنى عدم وقوع قلاقل او نزاعات اجتماعية تهدد وحدة النسيج الاجتماعي للامة الاندونيسية ( ، وبطبيعة الحال فقد ساهم الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي ترتب عن ايمان الاندونيسيين بمبادئ البانتشاسيلا في توفير المناخ الملائم لدفع وتدعيم عملية البناء والتنمية الاقتصادية<sup>20</sup> .

ونظراً لصعود اسيا دينامية جديدة ، وان معقدة دولياً ، ومستيقظة سياسياً ، لم تعد أي قوة منفردة ، في ظل الواقع الجديد، قادر على التماس ( حكم اوراسيا - اذا استخدمنا كلمات ماكندر - وصولاً الى الامساك بزمام قيادة العالم ، وفي الوقت نفسه ، يتعين على انخراط امريكا الاستراتيجي في اسيا ان ينطوي على جهد موزون ومعيّر بعناية لرعاية نوع من الشراكة القائمة على التعاون مع الصين مع العمل في الوقت نفسه على التعزيز المدروس للتوافق والمصالحة بين الصين واليابان المتحالفة مع الولايات المتحدة ، دون نسيان ضرورة توسيع الصداقة مع دول رئيسية معينة مثل الهندواندونيسيا ، والا فأن المنافسات الاسيوية عموماً او المخاوف من صين مهيمنة خصوصاً قد تؤدي الى نفس دور اسيا العالمي المحتمل من ناحية واستقرارها الاقليمي من ناحية ثانية . تبقى مهمة الغد متمثلة بترجمة رؤية جيوسياسية طويلة المدى الى استراتيجية صحيحة تاريخياً جذابة سياسياً تضمن واقعياً نفخ الروح في الغرب وتيسير عملية اشاعة استقرار الشرق في اطار اوسع قائم على اساس التعاون<sup>21</sup> .

الا ان الملاحظ ان الانهيار الاقتصادي والمالي الذي تعرضت له اندونيسيا في السنوات الثلاثة التالية للأزمة المالية الاسيوية قد ادى الى حدوث اهتزاز شديد في بعض عناصر هذه الايديولوجية خاصة الجانب المتعلق بالديمقراطية الموجهة ، خاصة وان النظام الاندونيسي لم يستطع التعامل مع الازمة الاقتصادية ، الامر الذي يؤكد خضوع سوهارتو لكافة الشروط التي وضعها صندوق النقد الدولي لمعاونة اندونيسيا

في هذه الازمة ، وهو ما ادى الى اهتزاز صورته كقائد سياسي بل وتعرضت شرعية النظام السياسي ككل لهزة عنيفة الامر الذي ادى الى ازدياد حدة المطالبة بالاصلاح السياسي الديمقراطي واجبار سوهارتو على التنازل عن السلطة بفعل الضغوط الشعبية الحادة<sup>22</sup>.

وبدأت عملية التحول الديمقراطي في اندونيسيا في بداية عام 1998 ، بعد ان اعلن سوهارتو استقالته بعد ان حكم البلاد حكماً ديكتاتورياً لأكثر من 32 عاماً واشعر الشعب الاندونيسي ان بامكانهم التعبير بحرية عن ارائهم ومضت اندونيسيا اكبر دول العالم الاسلامي في نهضة اقتصادية علمية شاملة غيرت الوجه الحضاري لهذه الدولة وغيرت نمط عيش السكان وانفقت الحكومة اموالاً كثيرة على قطاع التصنيع حيث حولت الكثير من القرى الى مدن صناعية ضخمة كما تبنت العديد من الخطط الاصلاحية ، وتمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة اكثر من 97% من الاقتصاد الاندونيسي وهو الامر الذي ساعدها على تحقيق معدلات نمو عالية احقتها بالمجموعات الاقتصادية الكبرى في العالم<sup>23</sup>.

اما الاثر الشبطي للقيم السياسية في اندونيسيا على التنمية السياسية لمبادئ البانتشاسيلا في اندونيسيا لعبت دوراً مهماً في ابطاء التقدم نحو التحرر السياسي وتبنى الديمقراطية الليبرالية. فقد كانت المسألة الديمقراطية غائبة تماماً عن الذهن الاندونيسي ، منذ الاستقلال والى مراحل لاحقة ، وانما كانت تحتل باستمرار مكانة اقل اهمية من مكانة التنمية الاقتصادية التي ظلت دائماً في مقدمة اهداف النظام الحاكم ، وهو ما يبرره الاندونيسيون انفسهم خلال خصوصية مجتمعهم وثقافتهم وتأكيدهم على مفهوم العدالة الاجتماعية من خلال التنمية الاقتصادية وفقاً لمبادئ البانتشاسيلا ، فضلاً عن ذلك، يتضح الاثر الشبطي لمبادئ البانتشاسيلا على عملية التنمية وهو ما تدعو اليه في احد مبادئها الى ضرورة ( التوحد ) ( والتأكيد على) التركيز ( و ) عدم التشتت (، وبالتالي رفض فكرة التعددية غير

المقيدة فضلاً عن ان المجتمع الاندونيسي تحكم ايمانه بمبادئ التوحيد التي نصت عليها البانتشاسيلا ، يرفض التسلم بمبادئ الديمقراطية الليبرالية وما تقتضيه من الدخول في صراع سياسي وتنافس شديد على القوة السياسية . وذلك على الرغم من ان الثقافة السياسية للشعب الاندونيسي تمتاز بانها ثقافة مشاركة، وهكذا يستطيع ان تلمس خصوصية التجربة الاندونيسية ، فعلى الرغم من ان المكون الثقافي ونسق القيم السياسية السائد ، والذي تجسده مبادئ البانتشاسيلا الخمسة قد ساهم في تحفيز عمليات التنمية الاقتصادية وتسريع معدلاتها ، الا انه قد عمل على تثبيط عمليات التنمية السياسية وابطاء معدلاتها<sup>24</sup>.

رابعاً: الاستفادة من نماذج النمو الاسيوي لا رساء اسس تنمية واقعية عربياً.

ان تجربة النمو الاقتصادي لدول المعجزات الاسيوية تعطينا درساً مهماً ، وهو انه من الضروري تطويع واخضاع العوامل الداخلية والعلاقات الاقتصادية الخارجية لمنطق التراكم والنمو الاقتصادي اذا اراد البلد ان يحقق اهدافه في النمو . وهذا ما تجلّى في تعبئة عنصر العمل الوطني وحشد الموارد المحلية وتصميم سياسات الاستيراد والتصدير والنقد الاجنبي بما يخدم زيادة تراكم رأس المال والارتفاع بمعدل النمو الاقتصادي . وهذا ما يسمى باليات الضبط الداخلي لضمان النمو . ان نموذج النمو في دول المعجزات الاسيوية قد قام على اساس نظام سياسي صارم ذي مركزية عالية في السلطة ، واهدرت فيه حقوق الانسان والديمقراطية وعدالة التوزيع وحرريات المجتمع المدني ، ولهذا فانه ما ان يفتح هذا النموذج داخلياً ، بالسماح بالتعددية السياسية وبالحرريات المدنية والممارسات الديمقراطية فانه سرعان ما تنفجر فيه تناقضاته الاجتماعية التي كانت مكبوتة وتعرضه للتوترات السياسية والاجتماعية وربما الامنية التي لا مهرب منها<sup>25</sup>.

تقدم اندونيسيا نموذجاً من الخبرة الاسيوية التي تمتاز بخصوصيتها الثقافية ومحورية الدور الذي تلعبه القيم السياسية والثقافية في العملية السياسية والاقتصادية بوجه عام ، حيث تجمع اندونيسيا بين التقاليد الاسيوية والاسلام في توليفة قيمية تلائم الواقع الاندونيسي ومتطلبات التعامل معه<sup>26</sup>.

وحينما انتقلت اعمال العنف الطائفية التي شهدتها ميانمار ( بورما سابقاً ) عام 2013 الى اندونيسيا ، حيث ان اعمال العنف هذه اندلعت في وقتها بعد ما شاهد اللاجئين صوراً لاعمال العنف في ميانمار بين مسلمين وبوذيين والتي اوقعت 43 قتيلاً بين 20 ، 22 مارس/ اذار 2013 في مركز توقيف المهاجرين بجزيرة سومسطره ويبدو ان هذا المركز كان يضم غالبية من مسلمي الروهينغيا\*الذين غادروا البلاد اثر اعمال العنف وعدداً اقل من البوذيين . وهرباً من العنف غادر نحو 13 الفاً من الروهينغيا بحراً عام 2012 الى بنغلاديش بحسب الامم المتحدة ، لكن تايلاند المجاورة اعلنت انها لن تقبل بعد الان بدخول لاجئين من ميانمار بعدما استقبلت نحو ستة الاف شخص في تلك الفترة مما دفع بالروهينغيا الى اللجوء الى اندونيسيا ، وتلقي اعمال العنف الطائفية الضوء على التوترات المستمرة بين البوذيين والمسلمين في ميانمار ما يمس بصورة البلاد التي خرجت من نظام عسكري مغلق وبدأت اصلاحات للعودة الى الساحة الدولية<sup>27</sup>.

وعليه ، هناك اربع اسباب جعلت اندونيسيا نموذجاً متميزاً :

- اندونيسيا اكبر دولة اسلامية من حيث عدد السكان ومرت بتحول سياسي من نظام استبدادي الى نظام ديمقراطي.
- استطاعت البلاد تحقيق استقرار سياسي رغم النزاعات العرقية والصراعات الطائفية التي ظهرت في سنوات التحول السياسي الاولى نموذج اسلامي ديمقراطي ناجح.



- اظهرت اندونيسيا اداء اقتصادياً مستقراً خلال السنوات الماضية ، فاستطاعت بجانب الصين والهند ان تكون الدولة الوحيدة في العالم التي حافظت على معدل نمو يناهز 4% رغم الازمة الاقتصادية .
  - اندونيسيا الدولة الوحيدة ذات الاغلبية المسلمة التي فشلت فيها الاحزاب الاسلامية في الفوز في الانتخابات العامة . وبذلك انطلقت اندونيسيا من شعار التنمية الثلاثية والذين يتجسد في التقدم الاقتصادي والاستقرار السياسي والتوزيع العادل لعائد التنمية<sup>28</sup>.
- يفترض ، للاستفادة من هذه النموذج ، ان متضمنات برامج التنمية العربية قد اخذت في الاعتبار مسألة ( الحاجات الاساسية ) لافراد المجتمع العربي ، ولا سيما ان الاهمية النسبية للفقر وناقصي التغذية تعد مرتفعة في معظم البلدان العربية باستثناء البلدان الخليجية الربعية منها . ولم تتمكن برامج التنمية الزراعية من تحسين معيار ( الاكتفاء الذاتي ) من الحبوب ، اذ تأرجحت الاهمية النسبية لهذا المعيار حول ما نسبته 50% خلال العقد الاخير ، وترتب على هذه الحالة ان واجهت الاقتصادات العربية بما يطلق عليه ب ( مخاطر الامن الغذائي )<sup>29</sup>.
- ويبقى السؤال الذي يشير نفسه ، هل يستطيع العرب ممارسة سياسات نفطية مستقلة تفتح الطريق لاستثمار النفط العربي الاستثمار الامثل عبر ما تبقى من عمره المحدود ؟ نعم يستطيع العرب ؛ ولكن عليهم اولا تحرير ارادتهم السياسية والانضواء تحت مظلة من التضامن الذي شهدته الساحة الدولية خلال وعقب حرب تشرين الاول / اكتوبر . وفي ظل تلك السياسات المستقلة ينبغي على البلدان العربية التي تمثل نفوطها ثلاثة ارباع اوبك ، ان تقوم بتدقيق وتحقيق ما لديها من احتياطات النفط والغاز على وجه اليقين ، ثم تحسن طرحه في الاسواق العالمية في اطار سياسة جماعية رشيدة بقيادة رجل او مجموعة من الرجال يمتلكون من النزاهة وحسن التقدير ما يشجع الشعوب العربية على الالتفاف حولهم<sup>30</sup>.

وكان احد العوامل الحاسمة لتحقيق الديمقراطية في اندونيسيا ومن الممكن الاستفادة من هذا النموذج عربياً:

- الاصدار من البداية على ابعاد الجيش عن الحياة السياسية ، حيث قامت القيادات السياسية بعد ( سوهارتو ) بشكل حاسم بفصل الشرطة عن الجيش والغاء حق الضباط العسكريين الموجودين في الخدمة في الترشح للبرلمان او الحصول على عضوية او منصب في الاحزاب السياسية ، في نفس الوقت تم السماح للجيش بالاحتفاظ بمشروعاته الاقتصادية ، بحيث يستطيع الجيش ان يواصل مشاركته اقتصادياً في التنمية وليكون ذلك حلاً وسطاً يساعد على الاستقرار السياسي والنمو الاقتصادي ايضاً وبحيث يستطيع الجيش تمويل ميزانيته العسكرية من ايراداته التجارية .

- العامل الثاني في التطور الديمقراطي في اندونيسيا الناتج هو مجتمعنا المدني الذي تمكن من الحفاظ على وجود قوي في المجتمع ، فانتقلت جماعات المجتمع المدني بعد سقوط سوهارتو الى العمل بنشاط لتقديم الدعم التقني لمؤسسات الدولة مثل القضاء والسلطة التشريعية والتنفيذية ومراقبتها في ذات الوقت ساعد على ذلك زيادة حجم الاستثمارات الدولية وزيادة الدعم الذي قدمته المنظمات الدولية على مدى سنوات عديدة خلال النظام الجديد ، رغم انه في بداية التحول بدا لبعض الوقت ، ان اندونيسيا غير مستعدة بعد لتحول ديمقراطي حقيقي بسبب بروز الاسلاميين على الساحة السياسية<sup>31</sup> .

ان البلدان الاسيوية التي تشجع على الاستعانة بمصادر خارجية تشجع ايضاً على ما يسمى الهندسة العكسية، بمعنى تعلم طريقة نسخ صنع اداة معينة ، ولو كان صناع السياسة العرب مثقفين ثقافياً ، لا اتخذوا تدابير بسيطة لتمكين العمال في المناطق الريفية ( مثلاً (من حيازة المهارات الاساسية اللازمة لبنوا منازلهم ويستصلحوا حقولهم ويديروا محاصيلهم ، ويظهر مسح سريع للثمار

والمنتجات الزراعية في الاسواق العربية انه لا يجرى فرز هذه المنتجات ولا حمايتها ، لكن تمكين المزارعين من تطوير مساحات مناسبة لحزن منتجاتهم وفرزها للمحافظة على جودة عالية هو نشاط مرغوب فيه كما هو واضح ويمكن ان يساهم في زيادة دخولهم<sup>32</sup>.

ان السعي للاعتماد على الذات يعني تكرس السلطة المركزية للدولة طاقاتها لتمكين السكان من تجاوز الانقسامات وغياب التعاون لتأسيس المنظمات الوطنية اللازمة التي يتسنى للمجتمع من خلالها تعميق وحدته وزراعة غذائه وبناء مساكنه وتصنيع منتجاته الصناعية والدفاع عن نفسه ، ان القدرات الثقافية اللازمة لحفز عمليات التنمية معقدة وتتطلب تحقيقات دائمة ومنهجية . وهناك الكثير من البحوث والمعلومات المتصلة بهذه الموضوعات الى حد ان جميع البلدان يمكنها الاستفادة من دراسة هذه التجارب . ومن دواي الاسف ان الاهتمام العربي بهذه الظاهرة محدود<sup>34</sup>.

ولقد لعبت الجماعات الدينية ايضاً دوراً كبيراً وحاسماً في انجاح التجربة الديمقراطية ، حيث قامت الجماعات الطلابية التابعة لمنظمات جماهيرية اسلامية مثل جماعتا ( نهضة العلماء ( و ) المحمودية ( واللتان كانتا جزءاً من الاحتجاجات الطلابية التي اطاحت النظام القديم وساعدت على الدفع باستقرار النظام الجديد ، وكذلك المنظمات غير الحكومية حيث نشطت في تثقيف الناخبين ومراقبة الانتخابات ، والمساعدة على تطوير المناهج التعليمية الديمقراطية في المدارس ، وتعزيز الحريات الدينية معتمدة على مصداقيتها وشرعيتها داخل المجتمعات في جميع انحاء البلاد ، ساعد ذلك على ان تلعب هاتين المنطمتين الاسلاميتين دوراً حيواً في النشر السريع نسبياً للقيم الديمقراطية في المجتمع الاندونيسي<sup>35</sup>.

وعليه ، ان المطلوب تحقيقه بشكل عاجل - عربياً - من اجل تنفيذ استراتيجية التنمية ، يتركز في ضرورة التحرك السريع عبر محورين بشكل تتوازي فيه الجهود :

اولها : ايجاد قيادة اقليمية لادارة التنمية توفر البيئة وتوجد الكيان القابل للتنمية وتضمن امنه وتعظم امكانياته وتوجه وتضبط وتشجع الادارات المحلية على اداء دورها.

وثانيهما : ممارسة العمل الصعب اللازم من اجل استكمال وظائف الادارة المحلية وتمكينها من اداء دورها في التنمية المحلية والتنمية الاقليمية ، وليس غير التخطيط الاستراتيجي من وسيلة يتم بموجبها تناغم جهود الادارة الاقليمية مع الادارة المحلية وتكامل نشاطهما<sup>36</sup>.

ومن جانب اخر ، يرتبط تأسيس أسس للتنمية بضرورة استقرار السياسات الاقتصادية المتبقية وعدم تذبذبها ، لضمان الاستقرار في تنفيذها لبلوغ الاهداف المرسومة بدقه ووضوح فالاستقرار ، بشكل عام ، يعد احد المتطلبات الضرورية للتنمية الاقتصادية ، لانه يعكس تفهم المشكلات الاقتصادية وتحديدتها بشكل دقيق مع وضع الحلول والمعالجات الملائمة لها ، فضلاً عن التأكيد هنا عن مسألة في غاية الاهمية الا وهي ، كلما كانت الاهداف موضوعية ودقيقة والسياسات ملائمة وعلمية ، امكن تحقيق هذه الاهداف بالشكل الذي يزيد من اعتماد المجتمع على نفسه في توفير متطلباته الاساسية ، في حين ان اخفاق السياسات الموضوعة في الوصول الى الاهداف المرسومة بشكل غير مدروس يؤدي الى تعثر التنمية بالشكل الذي يدفع البلد الى زيادة اعتماده على الخارج في الحصول على متطلباته الاساسية ويزيد من تبعيته بالنتيجة النهائية<sup>37</sup>.

واخيراً ، يمكن القول ، من المحتمل ان تعيد الازمة في دول المعجزات الاسيوية، احياء روح التضامن والتعاون بين بلاد الجنوب من اجل مواجهة وضعها الضعيف

واللامتكافئ في الاقتصاد العالمي الذي باتت تحكمه علاقات القوة والتنافس الضاري بين الكبار . وربما كانت اقتراحات بعض رؤساء جنوب شرق اسيا بشأن تكوين صندوق النقد الاسيوي ودعم التبادل التجاري بين دول المنطقة واستخدام العملات الوطنية في هذا التبادل - في فترة سابقة - ربما تبشر بعودة هذه الروح<sup>38</sup> .  
الخاتمة.....

مما تقدم تم التوصل الى ما يلي:

1- فيما يتعلق بجدلية العلاقة بين الديمقراطية ( الاصلاح السياسي ) والتنمية الاقتصادية ، فان الخبرة الاسيوية قدمت نموذجاً فريداً ، ومتميزاً الى ابعد حد عن نموذج التحديث في الفكر الغربي الذي انقسم حول تصور العلاقة بين الديمقراطية والتنمية الى تيارين : يرى اولهما : انه ليست هناك علاقة ضرورية بين الديمقراطية والتنمية ، وانه اذا كانت هناك علاقة فهي في اتجاه ان عملية التنمية الاقتصادية هي التي تفضي الى الديمقراطية ، فعملية التنمية يمكن ان تتم في اطار نظام سياسي تسلطي او ديمقراطي ، لكن بمجرد ان يحقق النظام السياسي نمواً اقتصادياً يتميز بقواه الذاتية ، فانه يكون قد كون الاساس الاقتصادي الذي يمكنه من مد نظام المشاركة السياسية تدريجياً الى فئات اجتماعية اوسع . اما التيار الثاني : فانه ينطلق من تصور وجود علاقة عضوية وثيقة بين الديمقراطية والتنمية ، وان هذه العلاقة في اتجاه تأثر التنمية الى حد بعيد بالاطار السياسي الديمقراطي.

2- وفيما يتعلق بالعلاقة بين الدين والسياسة يقدم الفكر السياسي الاسيوي رؤية جديدة لهذه العلاقة لا تقوم على الفصل التام بين الدين والسياسة ، ولا على توظيف الدين توظيفاً مباشراً في المجال السياسي ، وانما تقوم على التعامل مع الدين بوصفه احد عناصر الثقافة السياسية في المجتمع ، ومن ثم يمكن التوصل الى بناء مركب ثقافي سياسي يشمل القيم النابعة من الدين ، وفي ذات الوقت لا يؤدي الى التوظيف المباشر للدين في الواقع السياسي<sup>39</sup> .

3-تواجه الدولة العربية لحظة تحد حقيقية لوجودها ، تفاقمها اطماع غير محدودة من قبل دول الجوار الاقليمي ، ومسعى امريكي لتفتيت المنطقة ، وخلق توازنات ضعف بين دولها ، بما يضمن عدم صعود اي قوى مهيمنة على المنطقة ، او معادية للمصالح الامريكية فيها ، وبينما تعد اعادة صياغة النموذج التنموي للدولة العربية تحدياً جوهرياً ، فان سؤال التنافس او التكامل بين تلك المشاريع التنموية بات سؤالاً ملحاً يتعين ان تواجهه الدول العربية تفادياً لهدر مزيد من الموارد والوقت . ورغم ان الحاجة الى التنمية قد تدفع الى البحث عن مساحات للتوافق تخفف من ضغط الصراعات الجيوسياسية ، مثلما بدأ التوافق بين دول ( اوبك ) حول خفض الانتاج ، فان ذلك لا يعد ضماناً بأي حال لافتراض ان تدفع الحاجة للتنمية دوماً الى تجاوز الصراع الجيوسياسي . ذلك ان عدم التوازن في تحقيق التنمية بما قد يدفع لتنامي قوة طرف بعينه في موازين القوة الاقليمية ، قد يكون بحد ذاته عاملاً اضافياً يعزز من الصراعات الجيوسياسية. لذا ، يعد تطوير محور عربي فاعل ، ومتوافق سياسياً ، وامنياً ، وتنموياً ، عاملاً اساسياً لدعم مصالح الدول العربية وموقعها في خضم عملية اعادة هندسة تأريخيه لمنطقة الشرق الاوسط<sup>40</sup> .

### المصادر ...

- 1-محمد سلمان ، القيم السياسية في اندونيسيا في ضوء اقتراب الثقافة السياسية ، في هدى ميتكيس ، القيم الاسيوية ، مركز الدراسات الاسيوية ، جامعة القاهرة ، 2007، ص. 201
- 2-ميرجام كونكلر والفرد ستيبان، الديمقراطية والاسلام في اندونيسيا ، ترجمة : محمد عثمان خليفة ، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، بيروت ، ص ص. 30-31
- 3-رفيال كعبة ، لحظة سريعة عن القانون والسياسة في اندونيسيا ، في اصداء ثقافة ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، 2002 ، ص 14 ص. 17
- 4-التحول الديمقراطي في اندونيسيا ، الجزيرة 2115 ، من النت. <http://www.aljazeera.net>
- 5-ميرجام كونكلر والفرد ستيبان، الديمقراطية والاسلام في اندونيسيا. مصدر سبق ذكره ، ص ص. 34-35
- 6-محمد سلمان ، القيم السياسية في اندونيسيا مصدر سبق ذكره .، 204- 203
- 7-سيد قاسم الحصري ، اندونيسيا : التجربة الاكثر اعجازاً بين النمو الاسيوية، مجلة الشرق ، 3/9/2015 ، من النت <http://www.shorouknews.com>

- 8-رمزي زكي ، اخنه الاسيوية : قصة صعود وهبوط دول المعجزات الاسيوية ، دار المدى للثقافة والنشر دمشق ، ط 1 ، 2000، ص.ص 118-119
- 9-محمد سلمان ، القيم السياسية في اندونيسيا في ضوء اقتراب الثقافة السياسية ،مصدر سبق ذكره ، ص ص 197-198 .
- 10-مجموعة باحثين ، معجزة شرق اسيا : النمو الاقتصادي والسياسات العامة : تقرير البنك الدولي لبحوث السياسات العامة ، ترجمة عبد الله ناصر السويدي وشيخة سيف الشامسي ، دراسات مترجمه (11) ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ط 2000 1 ، ص ص 477-478
- 11-أكرم بدر الدين ، اتجاهات التحول الديمقراطي في شرقي اسيا ، في محمد السيد سليم والسيد صدقي عابدين في : التحولات الديمقراطية في اسيا ، مركز الدراسات الاسيوية ، جامعة القاهرة 1999 ، ص. 6-7
- 12-جمال المتولي جمعة ، التجربة الاندونيسية في التنمية ، مجلة دنيا الوطن ، 2017/9/18 ، من النت <http://pulpi.alwatanvoicp.com>
- 13-ويدودو الاصلاحى يتسلم مهام الرئاسة في اندونيسيا : الرئيس الجديد يسعى لجعل بلاده قوة بحرية مع نمو اقتصادي قوي ، جريدة الشرق الاوسط ،/21 اكتوبر، 2014 من النت [http://classic.aawsat](http://classic.aawsat.com) .com.
- 14-جمال المتولي جمعة ، التجربة الاندونوسية في التنمية ، مصدر سبق ذكره.
- 15-ميرجام كونكلرو الفرد ستبيان ، الديمقراطية والاسلام في اندونيسيا : الدين ... الثقافة... الحياة العامة ، مصدر سبق ذكره ، ص. 245
- 16-جمال المتولي جمعة ، التجربة الاندونوسية في التنمية ، مصدر سبق ذكره.
- 17-محمد سلمان ، القيم السياسية في اندونيسيا في ضوء اقتراب الثقافة السياسية ،مصدر سبق ذكره ، ص. 205
- 18-مجموعة باحثين ، معجزة شرق اسيا : النمو الاقتصادي والسياسات العامة : تقرير البنك الدولي لبحوث السياسات العامة ، مصدر سبق ذكره ص ص 347-348
- 19-رمزي زكي ، اخنه الاسيوية : قصة صعود وهبوط دول المعجزات الاسيوية ، مصدر سبق ذكره ص 118.
- 20-مفيد كاصد الزبيدي ، المدخل الى فلسفة التاريخ ، دار المناهج للنشر والتوزيع ،عمان ، ط 2006 1 ، ص ص 116-117
- 21-محمد سلمان ، القيم السياسية في اندونيسيا في ضوء اقتراب الثقافة السياسية ،مصدر سبق ذكره، ص ص 205-206
- 22-زيغنيو بريجنسكي ، رؤية استراتيجية: امريكا وازمة السلطة العالمية ، ترجمة فاضل جتكر ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، تموز ( يوليو 2012 ) ، ص ص. 152-153

- 23- محمد سالم ، القيم السياسية في اندونيسيا في ضوء اقتراب الثقافة السياسية ، مصدر سبق ذكره ، ص. 204
- 24- جمال المتولي جمعة ، التجربة الاندونيسية في التنمية ، مصدر سبق ذكره.
- 25- محمد سالم ، القيم السياسية في اندونيسيا في ضوء اقتراب الثقافة السياسية ، مصدر سبق ذكره، ص ص 206-208 .
- 26- رمزي زكي ، اخنوخ الاسيوية : قصة صعود وهبوط دول المعجزات الاسيوية ، مصدر سبق ذكره ص.120
- 27- محمد سالم ، القيم السياسية في اندونيسيا في ضوء اقتراب الثقافة السياسية ، مصدر سبق ذكره ، ص 201 .
- \*الروهنغيا : البالغ عددهم نحو 800 الف نسمة يعيشون في ولاية راخين وتعتبرهم الامم المتحدة من الاقليات الاكثر تعرضاً للاضطهاد في العالم . وفي عام 2012 وقعت مواجهات بين الروهنغيا والبوذيين اكثر من 180 قتيلاً وتسببت بنزوح 125 الف شخص في ولاية راخين غرب بورما .
- 28- العنف الطائفي في ميانمار ينتقل الى اندونيسيا ، جريدة الشرق الاوسط ، العدد ( 12548 ) ، 2013/4/6 .
- 29- جمال المتولي جمعة ، التجربة الاندونيسية في التنمية ، مصدر سبق ذكره.
- 30- سالم توفيق النجفي ، التنمية العربية بين الثوابت والمتغيرات ، اوراق عربية (38) شؤون اقتصادية (10) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط 1، تشرين الاول / اكتوبر 2012 ، ص. 26
- 31- حسين عبد الله ، السياسات النفطية العربية - تقييم نقدي ، اوراق عربية ( 25 ) شؤون اقتصادية (5) مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط ، ايار/مايو 2012، ص. 32
- 32- احمد محمود ، الدروس المستفادة من التجربة الاندونيسية: اراء حرة ، ديسمبر 2012/29 ، من النت <http://ahmahmoud.wordpress.com>.
- 33- انطوان زحان ، الامية التقنية وتأثيرها في التنمية العربية ، اوراق عربية (46) ، علوم وتقانة (1) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط 1، ايار / مايو 2013، ص ص. 31-30
- 34- المصدر نفسه ، ص. 13
- 35- احمد محمود ، الدروس المستفادة من التجربة الاندونيسية ، مصدر سبق ذكره.
- 36- علي خليفة الكواري ، نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط 2 حزيران 1986 ، ص. 186
- 37- سعد حسين فتح الله ، التنمية المستقلة : المتطلبات والاستراتيجيات والنتائج : دراسة مقارنة في اقطار مختلفة ، سلسلة اطروحات الدكتوراه (27) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط 1، تموز يوليو 1995 ص 71 و 72
- 38- رمزي زكي ، اخنوخ الاسيوية : قصة صعود وهبوط دول المعجزات الاسيوية ، مصدر سبق ذكره ص.124



39- للمزيد من الاطلاع : انظر بالتفصيل . محمد سلمان ، القيم السياسية في اندونيسيا مصدر سبق ذكره ، ص 192-201

40- للمزيد من الاطلاع : انظر بالتفصيل : مالك عوني ، الدولة العربية ومواجهة تحدي التنمية العسية ، ملحق السياسة الدولية : حولات استراتيجية، العدد (210) ، اكتوبر 2017 ، المجلد (52) ، ص ص. 3-5